

## للتشر حالاً، يوم الثلاثاء، 11.8.2009

### إسرائيل تُضعف البنية التحتية في غزة استعداداً للحرب القادمة

- يكشف تقرير يُنشر اليوم أنه كان بالإمكان منع انهيار البنى التحتية في غزة خلال الحرب.
- إسرائيل تواصل منع الاتحاد الأوروبي من إيصال الوقود لمحطة الطاقة بكميات كافية
- ينقص شركة الكهرباء مئات قطع الغيار، وحوالي 30 ألف قطعة كهذه تنتظر شهوراً لتصريح إسرائيلي بالدخول.
- أكثر من 40% من قطع الغيار المطلوبة لمصلحة المياه تنتظر تصريحاً للعبور، جزءٌ منها لمدة سنتين.
- عشرات ملايين الأكواب من مياه الصرف الصحي تسيل إلى البحر أو المياه الجوفية وتشكل الخطر على إسرائيل أيضاً.
- في كل فرصة سنحت اختارت المحكمة العليا أن تُشرعن سياسات منع التموين.

**يوم الثلاثاء، 11.8.09** – يكشف تقرير جديد لجمعية "مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة" يُنشر اليوم، أن إسرائيل تواصل إلحاق الضرر بالبنى التحتية المدنية في قطاع غزة ومنع ترميمها وإصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بها خلال الهجوم العسكري. فقد أبلغت شركة الكهرباء في غزة حوالي مليون ونصف المليون من سكان غزة أنها ستضطر بدءاً من الأسبوع الجاري إلى المبادرة لقطع الكهرباء لثماني ساعات في كل يوم. وقد اضطرت الشركة إلى اعتماد هذه الخطوة المتطرفة لأن إسرائيل مصرة على رفضها السماح بنقل السولار الصناعي بكميات تكفي لسد احتياجات السكان. ففي حين يطلب الاتحاد الأوروبي إحضار كميات إضافية من السولار الصناعي لصالح محطة الطاقة كل أسبوع، تصرّ إسرائيل على ألا تزيد الكمية عن 2.2 مليون لتر كانت حددتها في السابق - بدون أي معيار وخلافاً لرأي المختصين - باعتبارها "الحد الأدنى الإنساني". معنى ذلك عرقلة جديدة للأعمال التي تُعتبر على أنها مفهومة ضمناً: ضخ المياه الجارية، معالجة المجاري، تبريد الأغذية والأدوية، استعمال ماكينات الغسيل والطهي وغيرها.

**المهندس نضال تومان، مدير مشاريع في شركة توزيع الكهرباء في غزة: "السولار الصناعي هو بمثابة خدمة إنسانية للجمهور. حماس لا يستطيع استعماله بالصواريخ ولا حتى للسيارات. يمكن استعماله فقط لتفعيل شركة توليد الكهرباء"**

هكذا، تصرّ إسرائيل على رفضها أيضاً عندما تكون شبكة الكهرباء في غزة بحاجة ماسة إلى - مئات الأنواع من قطع الغيار الناقصة في الاحتياطي أو متوفرة بحد أدنى، في حين أن أكثر من 30,000 قطعة موجودة منذ أشهر كثيرة في إسرائيل والصفة الغربية بانتظار التصريح الإسرائيلي فقط، وحتى عندما يكون 10% من سكان القطاع محرومين من التيار الكهربائي - لمدة تزيد عن نصف سنة، وحتى عندما يستمر جريان نحو ملايين اللترات من مياه المجاري الخام إلى البحر أو تهديد المياه الجوفية بما فيها المياه التي تستخدمها إسرائيل أيضاً.

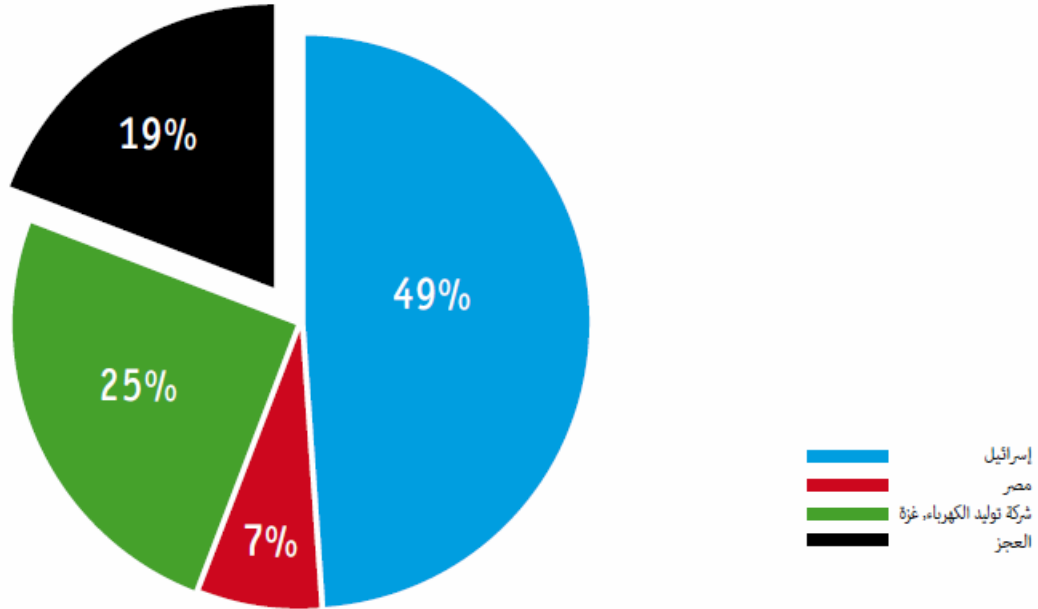
يصف التقرير الجديد "تحت الخط الأحمر - تدمير البنى التحتية في قطاع غزة" كيف اختارت إسرائيل بشكل مقصود أن توصل البنى التحتية في غزة إلى شفا الانهيار تمهيداً لهجوم عسكري، وكيف أنها قصفت هذه البنى خلال الهجوم إلى أن انهارت وكيف أنها تختار منذ ذلك الحين مواصلة منع ترميمها من خلال مواصلة السياسة نفسها القاضية بمنع التموين.

أرسل التقرير إلى واضعي السياسات مع مطالبة إسرائيل بالسماح بدخول حُرّ للسولار الصناعي والمواد الخام وقطع الغيار إلى قطاع غزة بشكل يتناسب مع احتياجات السكان والبنى التحتية الإنسانية.

يكشف التقرير كذلك، تفاصيل جديدة عن أداء محكمة العدل العليا على نحو يُثير التساؤلات بخصوص نوعية النقد القانوني الذي تعتمده ويطرح أسئلة بخصوص ادعاء الدولة بأن المحكمة العليا مستعدة للتدخل في عمليات الجيش فيما يتعلق بغزة.

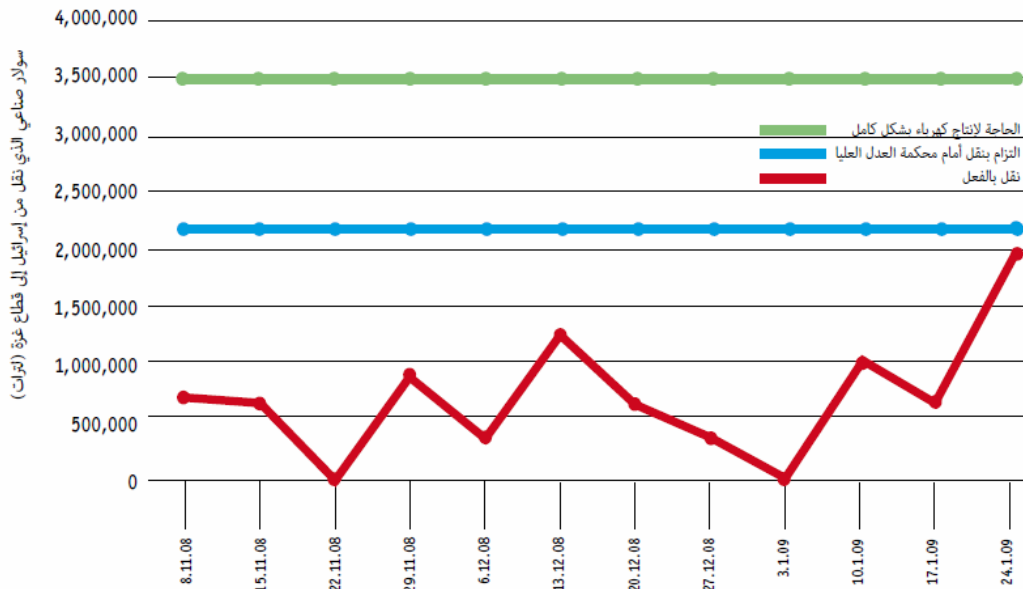
لقراءة التقرير الشامل:

[http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications\\_/Infrastructures\\_Report\\_Aug09\\_%20Arab.pdf](http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications_/Infrastructures_Report_Aug09_%20Arab.pdf)



רשמ رقم 1: استهلاك الكهرباء في قطاع غزة وتوزيع مصادرها

المصدر: GEDCo, Gaza Demand and Deficit, 11.2.09



רשמ 2 - نقل السولار الصناعي من إسرائيل إلى قطاع غزة، نوفمبر 2008- كانون ثاني 2009

المصدر: معطيات سلمت لجمعية مسلك من جهات في الطرف الفلسطيني لمعبر الوقود ناحل عوز.